مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية للمدة 2014 – 2021
اسم الكاتب: أ.م.د. نسرين رياض شنشول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7818
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 19:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.161

TJFPS

ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية للمدة 2014-2021

"Economic relations (Iraqi-Chinese) for (2014- 2021)"

Nisreen Ryad Shanshool [a]
[a] Nahrain University/ College of Political Science

أ. م.د نسرين رياض شنشول [a] *
[a] جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 10\6 \2022
- Accepted 7 \7\2022
- Available online 30\9\ 2022

Keywords:
- Iraq.
- China.
- International relations.
- Economic relations.

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Economic relations took their first signs before 2003,because the former Iraqi regime had embraced socialism as a principle of governance, and this was in line with the socialist camp at the time, and relations continued to develop, especially after the fall of the regime and the entry of Chinese oil companies to extract Iraqi oil. Fossil fuels.

These relations were wracked by some variables that had some effects and were on three levels: local, regional and international, which increased the competition for influence between China and the United States of America over areas rich in natural resources.

The problem stemmed from the idea of how the future of Iraqi-Chinese economic relations would be. The hypothesis was that there is a relationship and it can develop and grow according to the global economic changes that may occur or be required by global markets in Iraq or in China.

The research concluded with the conclusion that the future of Iraqi-Chinese economic relations will witness three scenarios, and the scenario of development and growth of Iraqi-Chinese economic relations will prevail over the rest of the scenarios.

*Corresponding Author: Prof Dr. nisreen ryad shanshool , E-mail: dr.nisren@nahrainuniv.edu.iq , Tel: 009647737608435, Affiliation: College of Political Science / Nahrain University.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 10\4\2022

القبول: 17\7\2022

النشر :30\9\20221

الكلمات المفتاحية:

- العراق والصين
- علاقات دولية
- علاقات اقتصادية

الخلاصة: كان العراق قبل عام 2003 يعتنق الاشتراكية كمبدأ للحكم وهذا يتماشى مع المعسكر الاشتراكي في حينها واستمرت العلاقات بالتطور خصوصاً بعد سقوط النظام السابق ودخول الشركات النفطية الصينية لاستخراج النفط العراقي ، فحافظ العراق على ان يكون المصدر الأساسي للصين من مادة الوقود الاحفوري تأثرت هذه العلاقات بعدة المتغيرات التي انعكست عليها ببعض الاثار وكانت على ثلاث أصعدة هي المحلي والاقليمي والدولي ومما زاد من تنافس النفوذ بين الصين والولايات المتحدة الامريكية على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ، والصين لها دور في اعادة الحيوية للاقتصاد العراقي منذ عام 2003ودورها من خلال شركات الاستخراج النفطية التي تعمل في العراق ، وان هذا النشاط يقوم على أساس التعاون المشترك الذي من الممكن ان يستمر بعد لفترة ليست بالقصيرة من الزمن .

في الوقت الحاضر، برزت الصين كشريك تجاري رقم واحد للعراق كثالث أكبر مصدر للنفط للصين بعد السعودية وروسيا، وحاولت الصين توسيع وجودها في العراق، ووجدت في بغداد، شريكاً في أمَس الحاجة لدول مثل الصين لإعادة البناء والتعافي ، ترتيبا لذلك جاء البحث لاستعراض العلاقات الاقتصادية بين البلدين هذه العلاقات في ظل المشاهد المستقبلية مطروحة ، تغلب عليها سمة التراجع تارة و التطور والنمو تارة اخرى.

لذلك جاء البحث يتناول العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين وتطورها بشكل غير مسبوق وعلى نحو الذي قد يحقق للطرفين مكاسب اقتصادية مشتركة .ومن ناحية بكين، هذا التعزيز لشراكتها الاستراتيجية والاقتصادية مع بغداد، يأتي في وقت تبتعد فيه الشركات الغربية عن السوق العراقية .بينما قد تستفيد العراق من عدة جوانب تتمثل في الوصول لرؤوس الأموال الصينية واستقطاب خبرات الشركات في عمليات إعادة الإعمار، بالإضافة للحصول على السيولة النقدية في أسرع وقت ممكن في وقت تواجه الحكومة العراقية ضغوطاً مالية بسبب (جائحة كورونا)، كما يبدو الدعم المالي الصيني أقل كلفة نسبياً من الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية.

المقدمة

تطورت العلاقات الثنائية بين الصين والعراق بنحو مطرد منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1958. وعلى الرغم من أن الصين بعد عام 1991، قامت ببعض التجارة مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وكانت المبيعات الاقتصادية والعسكرية للعراق تتم وفق قرارات الأمم المتحدة، إلا أن العلاقات العراقية – الصينية تضاعفت خلال فترتين زمنيتين مختلفتين: أولاً حينما حدثت الثورة في العراق وغادرت القوات البريطانية البلاد، وثانياً في عام 2011 حينما انسحبت آخر القوات الأمريكية من الأراضي العراقية.

لان العراق دولة محورية في المحيط الإقليمي والعالمي فقد نشأة علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث استغلت الصين ضعف الإمكانيات العراقية لاستخراج النفط فزادت من تواجدها الاقتصادي خصوصاً في القطاع النفطي والذي قد يتطور فيما بعد الى علاقات اقتصادية عراقية صينية بمفهومها الواسع .

لقد أتاحت هزيمة تنظيم (داعش) في أواخر عام 2017 فرصة للمسؤولين العراقيين للعمل على تلبية احتياجات إعادة الإعمار في البلاد وحل المشكلات الاقتصادية، ولذلك، تخطط الحكومة العراقية لتوسيع صناعة النفط وكذلك تنويع المنتجات النفطية على المدى الطويل، وهي تطمح للحصول على دعم الصين لهذه الجهود .

ويحتل العراق المرتبة الرابعة في صادرات النفط إلى الصين في عام 2018 بعد روسيا، وأنغولا، والسعودية، وهذا البلد يحتاج إلى الأموال الصينية لتطوير البنية التحتية الحيوية، ويمكن أن يكون لهذه المساعدات تبعات بعيدة المدى على البلاد اذ تواصل الصين منذ سنوات مساعيها الحثيثة للحصول على مشاريع استثمارية كبيرة في العراق، تشمل مجالات الطاقة وإعادة الإعمار وغيره ويرى مختصون أن هدف الصين الحقيقي هو إحياء مشروع" الحزام والطريق"، حيث يسعى العراق إلى أن يكون نقطة ربط رئيسية في طريق الحرير الجديد، ويخطط لتوسيع موانئه البحرية وتجديد خطوطه البرية، من أجل كسب مردودات إيجابية

أهمية البحث: جاءت أهمية البحث في تسليط الضوء على تطور العلاقات الصينية العراقية في السنوات الأخيرة ولاسيما منذ عام 2015، اذ قام البلدان برفع مستوى علاقتهما إلى شراكة اقتصادية واستراتيجية. وازدادت التجارة الثنائية بين العراق والصين بشكل كبير، مما جعل العراق ثالث أكبر مصدر للنفط الصيني المستورد. إن التعاون في مجال الطاقة هو أساس العلاقات الثنائية بين البلدين، وتشارك الشركات الصينية الآن في عمليات المنبع، ومنتصف المجرى، والمصب في العراق. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الاستثمار الصيني في العراق لا يركز فقط على التنقيب عن النفط، وإنما على البنية التحتية مثل محطات الطاقة ومحطات الأسمنت ، لذلك ركز البحث في الكشف عن المسارات الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة بين البلدين، اذ ان المسار الاستراتيجي يعني خلاصة مواقف ورؤى وجهود واستراتيجيات كلا البلدين ازاء القضايا والأزمات المحلية والإقليمية والدولية وبالتالي وضع الحلول الناجعة لها من خلال مزاوجة الخطط

والاستراتيجيات، وبالتالي جاء موضوع البحث يركز على عملية تقييم نمط وطبيعة وحجم العلاقات الاقتصادية الثنائية في المدة (2021 –2014) .

إشكالية البحث : ان التساؤل الأساس الذي يثار هنا : هل هناك تعاون وتكافئ في العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية للمدة ((2014–2021 ، وكيف سيكون مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية ، وهل هناك جدوى واضح لهذه العلاقة ام انها تقوم على اساس التعاون الاحادي الجانب؟

فرضية البحث : إن العلاقة الاقتصادية بين البلدين للمدة (2014–2021) قد تطورت ونمت وفقاً للمتغيرات العالمية الاقتصادية التي حدث في الاسواق العالمية في العراق او في الصين وتعززت هذه العلاقات من خلال توقيع البلدان عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وفي مجال الطاقة لذلك كان للصين دورا كبيرا في انعاش الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 .

حدود الدراسة : الحدود المكانية (العراق والصين) الحدود الزمانية (2014–2022).

منهجية البحث : المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستشرافي المستقبلي.

هيكلية البحث : تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث ولكل مبحث ثلاث مطالب سبقتهم خلاصة ومقدمة للبحث حيث تناول المبحث الاول مراحل تطور العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية و اخذ المبحث الثاني المتغيرات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الصينية – العراقية ، وكان المبحث الثالث يدور حول مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية اضافة الى خاتمة واستنتاجات لاهم تناوله البحث .

المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين

إن العلاقات ما بين بلاد ما بين النهرين والصين تعود الى اكثر من الفي سنة ايام طريق الحرير القديم ذلك الطريق الذي يبدأ من الصين ليخترق الجبال والسهول والوديان ليصل الى بلاد خراسان ومن ثم الى العراق المحطة الاهم في الطريق لتنطلق القوافل الى اوروبا وشمال افريقيا. ازدهر طريق الحرير فيما بعد ايام الدولة الإسلامية وخاصة عندما كانت بغداد عاصمة الدولة العباسية، اذ كانت تمثل مدينة العلوم والفنون والتجارة والجمال المعماري فذاع صيتها كونها مصدر الهام وقلب العالم النابض والجسر الرابط ما بين عالم الشرق والغرب، اذا ان التاريخ بين البلدين كان عميقا ومثمرا وان جذور هذه العلاقة قد نسجتها التجارة والرغبة في تبادل البضائع والمصالح وبالتالي كلا الجانبين عرفا بعضهما وتحاورا حضارياً .

اما التاريخ المعاصر فيذكر ان العلاقات ما بين العراق والصين قد بدأت في نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين ، اذ مرت العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية في مراحل مختلفة وفقاً للتطور السياسي الذي حصل في العراق وفقاً لمراحل ثلاثة نوجزها في الاتي:

المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية قبل عام 2003

تعود العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية منذ عام 1958 عند وصول الكريم قاسم الى السلطة واطاحة النظام الملكي ، بدأت اول نشاطاً اقتصادياً تضمن عند شحنة من البضائع الصينية الى العراق.[1]

واتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتقديم المساعدات الاقتصادية للعراق خاصة في عقدت الستينيات ، لكون ان العلاقات الاقتصادية بين العراق –الصين لم تشهدت تطورا كبير ويعود ذلك الى علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي ، وفي عهد السبعينيات اقتصرت على قيام الصين بمشاريع بنى تحتية ، ثم الى عقود مبيعات اسلحة من عام 1880 – 1985 والتي وصلت قيمتها نحو 5 مليار دولار ، كما ساعدت الصين على تطوير منظومة الدفاع الجوي من خلال تقديم المساعدة في مجال الكابلات الضوئية .[2]

وخلال فترة التسعينيات بعد غزو العراق للكويت عام 1990، تفاوت موقف الصين من العراق بين التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة لإدانة هذا الاجتياح مثل القرار 661 ، أو الامتناع عن التصويت لصالح قرارات تجيز استخدام القوة ضد العراق ، مثل القرار 687 بشأن انسحاب العراق من الكويت ، اذ سعت الى تحدي الحصار والعقوبات المفروضة على العراق من خلال شرائها للنفط العراقي على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء محتلة المرتبة الأولى حتى العام 2001 بواقع (400) الف برميل طن من النفط الخام ، لكن ذلك لم يمنع من ان تحرص على الموازنة بين احترامها للقانون الدولي والعقوبات التي يفرضها القانون الدولي على العراق وبين عقوبات الولايات المتحدة المنفردة ، فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات وتقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق، ويرجع ذلك وحاجة الاقتصاد الصيني المتنامي لمزيد من الأسواق ومصادر الطاقة لا سيما لنفط ، لكون العراق يعد من أهم خزانات النفط في العالم كان لابد أن يحظى بأهمية

---

(1) Scott J Lee, "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, The College of Arts & Sciences University of Pennsylvania, (Philadelphia: 2013), p 21 .

(2) ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية– الصينية بعد عام 2003، صحيفة الزمان، لندن في 29–3–2015 .

بالغة في اهتمام الحكومة الصينية في مجال استيراد لنفط وإنتاجه عبر الشركات الصينية العاملة في العراق منها شركة هندسة وإنشاءات البترول الصينية ، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية ، باعتبارها أول شركة نفط صينية بدأت في العمل في العراق في عام 1981، وبعد أكثر من عقد أصبح العراق وجهة "خروج" مهمة لشركة البترول الوطنية الصينية ، بدأت شركات النفط الوطنية الصينية في العراق ، وهي أكبر شركة نفط وغاز مملوكة للدولة في الصين، التي وقعت في عام 1997 (اتفاقية تقاسم الإنتاج (مع نظام السابق لتطوير حقل نفط الأحدب، وهو المشروع الذي تم تأجيله نتيجة لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق والغزو الذي تعرضت له البلاد فيما بعد بقيادة الولايات المتحدة [1].

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية منذ عام 2003- 2014

على الرغم من معارضة الصين للاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، انطلاقاً من رغبتها في عدم استخدام القوة العسكرية كمبدأ في العلاقات الدولية لتغيير النظم السياسة ، لكون يضر بالاقتصاد الصيني المتسارع النمو حيث أنها ستفكك شبكة العلاقات الاقتصادية لكبيرة التي بنتها الصين مع العراق وتهدد استثماراتها المتصاعدة والتي وصلت الى 7 مليار دولار في 2002، وفي مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة ولا سيما في مجال النفط والتي بلغت مليار دولار [2] .

الا انها سعت الصين بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الى تطوير علاقاتها مع العراق من خلال فتح سفارتها في بغداد عام 2004 ، ودعم النظام السياسي الجديد في العراق من خلال تقديم المساعدة المادية في عام 2005 قدرت حوالي (25) مليون دولار لإعادة الاعمار في العراق، وسرعان ما تطورت العلاقات بين البلدين من خلال دعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين ، حيث زار الرئيس العراقي السابق جلال طالباني في الصين عام 2007 واسفرت زيارتيه عن توقيع اربع اتفاقيات مهمة شملت ، حل المشاكل المتعلقة بالعقود النفطية بين شركات النفط الصينية والحكومة العراقية السابقة، فتم إحياء اتفاقية نفطية بقيمة 1.2 مليار دولار كانت وقعت عام ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب النفطي، كما تم الغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار، وتعزيز التعاون بين البلدين في المجال الفني والاقتصادي

([1]) غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية العدد 41 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، (بغداد : 2010) ، ص 306.

([2])Scott J. Lee، Ibid، p79.

، وتوقيع صفقات وعقود تجارية بمليارات الدولارات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والهياكل الاساسية والسكن اضافة لتوقيع مذكرة تفاهم لتدريب العشرات من الموظفين والفنيين العراقيين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة، وانشاء الية تشاور بين جانبين تنص على تقديم قروض بفوائد منخفضة في قطاع النقل العراقي [1].

اعقب توقيع هذه الاتفاقيات انشاء آلية للتشاور الساسي بين الطرفين بدفع التنمية والتحديث كونها المحدد الاساس والموجة لسياسة الصين الخارجية وخاصة تجاه العراق الى البحث عما يأتي:

1 –البحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها: وعلى الرغم من تردد الصين من الدخول الى اسواق تشهد بلدانها اضطرابات وتنافس قوي اقليمية ودولية الا انها لم تردد في دخول السوق العراقي، وقد بلغ حجم الصادرات الصينية الى العراق في العم 2013 ما يقارب (7) مليار دولار [2].

2 – الاستثمار: على الرغم من ان الاستثمار شهد حالة من تراجع بسبب انخفاض ا شركات الاستثمار للفترة الممتدة من عام 2003 – 2007 بسبب الاحتكار الامريكي ، الا انه لم يستمر لمدة طويلة فقد عدد الشركات الصينية العاملة في العراق بنهاية عام 2011 حوالي (108) شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات، [3].

وتنقسم الاستثمارات الصينية في العراق الى ما يلي :

ا – في مجال البنى التحتية: إذ وقعت الصين العديد من العقود الاستثمارية مع العراق منها ، شركت الاتصالات الصينية هواوي أكثر من (600) عقد في قطاع الاتصالات منذ العام 2004 مما جعل الشركة الأولى تسيطر على سوق الاتصالات في العراق، أما في قطاع النقل القطارات متكاملة للمسافرين بمبلغ (138) مليون دولار ، وشمل الاستثمار الصيني قطاع الكهرباء من خلال توقيع عقدين بين شركة شنغهاي الكتريك غروب وزارة الكهرباء العراقية لتنفيذ محطة كهرباء الزبيدية البخارية في محافظة واسط بقيمة ملياري دولار ، كما وقعت شركة China Machinery Engineering Corporation (الصينية (CMEC) هي

([1]) Richard Weitz، CHINA–IRAQ TIES: OIL، ARMS، AND INFLUENCE، Second line of defense ، in URL:https://sldinfo.com/2012/06/china، arivel 2022

[2] ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره ،ص 31.

[3] Paul Salem، Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations، Carnegie Middle East center، reports (USA:2013) ،p 21.

الاخرى عقداً لتنفيذ محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية [1]، فضلاً عن توقيع عشرات العقود الاستثمارية في قطاع البنية التحتية.

ب- الاستثمار في مجال الطاقة : هنالك مخاوف صينية من نقص امدادات الطاقة بعد من خلال زيادة أسعارها ، أو احتمال تبني سياسة حظر الطاقة الأمريكية تجاه الصين في المستقبل ، هو الامر الذي دفع الصين الى زيادة اهتمامها فيما يتعلق بأمن الطاقة من خلال التنويع مصادر واردات النفط وتشجيع أنشطة واستثمارات الصين النفطية ، ولكون ان والعراق من أوائل الدول التي توجهت إليها الصين لهذا الغرض ، لأن الاستثمار في هذا القطاع كان له مكانة مهمة بين جميع الاستثمارات الصينية في هذا البلد ، اذ سعت شركة الصين الوطنية(China National Petroleum Corporation) للبتروليوم توقيع عقد للإنتاج والمشاركة عام 2004 لمدة 22 سنة لبناء حقل الاحدب النفطي ،وعادة تأكيد الصفقة في عام 2008 ، واتفاقية حقل الحلفاية في العام 2009 ، وتشارك شركة نفط (سينوبيك) بنحو كبير في بناء حقل تاك النفطي حيث اكتسبت نسبة شراكة بلغت (45)%، وحقل سانجو الشمالي النفطي في كردستان حيث اكتسبت نسبة مشاركة بلغت (26)٪ وهناك شركات أخرى مثل شركة الصين الوطنية للنفط في الخارج، وشركة الصين لهندسة أنابيب البتروليوم، وشركة الصين الوطنية للنفط، وشركة زهنهاو للنفط شاركت أيضاً في شراء النفط العراقي والاستثمار في حقوله [2] .

وعلى الرغم من ان الظروف المحيطة بالعراق في ذلك الوقت كانت تنبئ باستحالة استثمار الصين لهذه الحقول بسبب الحصار المفروض على العراق ، الا ان الصين استغلت الفرصة بتوقيع العقد نظرا لرغبتها بانتزاع تنازلات من الحكومة العراقية قد لا تتوفر بعد تغيير الحكومات او تطالب الحكومات الجديدة بتنفيذها ، فالصين كما هو معروف عنها حذرة جدا في توجيه استثماراتها نظرا لتجاربها المريرة في خسارة استثماراتها بعد تغيير الانظمة .

وجاء الجدول رقم (1) ليبين اهم الحقول النفطية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في العراق منذ عام 2008 كالاتي :

---

[1] رحمن لوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام 2003 ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، 2015، ص46

[2]) مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2018 ، ص18

جدول رقم(1) اهم الحقول النفطية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في العراق منذ عام 2008

ت	اسم الشركة	سنة التعاقد	تفاصيل العقد
1	شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)	تشرين الثاني عام 2008، اعادة توقيع العقد المبرم عام 1997	استكشاف وتطوير حقل الاحدب النفطي
2	شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)	حزيران عام 2009	عقد في مجال الخدمات لمدة عشرون سنة لتطوير حقل الرملية النفطي (وتبلغ حصة شركة النفط الوطنية الصينية 37% وشركة النفط البريطانية (38% BP)

3	شركة النفط الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)	كانون الأول العام 2009	م تشكيل اتحاد مع شركتي TOTAL Petronas التي فازت بجولة التراخيص الثانية، لتطوير حقل حلفاوية النفطي ولمدة عشرين عاماً، وبلغت حصة الشركة الوطنية الصينية بجولة التراخيص الثانية، لتطوير حقل حلفاوية النفطي ولمدة عشرين عاماً، وبلغت حصة الشركة الوطنية الصينية 37.5% وشركة Total نسبة 18،75% وشركة Petronas نسبة 18.75% وشركة نفط الجنوب العراقية 25%
4	شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) China National Offshore Oil Corporation	آيار 2010	اقامت الشركة الصينية شراكة مع شركة النفط التركية (TPAO)، كما فازت الشركة بعقد خدمات تقنية تخص تطوير حقول ميسان النفطية، وبلغت نسبة الشركة الصينية 63،75% وهي تعد المشغل ثم شركة النفط لتركية (TPAO) بنسبة 11.25% وشركة الحفر العراقية بنسبة 25%

*المصدر :نقلا عن ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية– الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 29–31.

3-تعزيز التبادل التجاري: لقد بلغ بحجم التبادل التجاري بين البلدين ما بعد عام 2003 اذ بلغ حوالي 2،5 مليار دولار في المدة ما بين 2004 – 2009 ليقفز الى 14 مليار دولار في العام 2011 ثم الى اكثر من 17 مليار دولار في العام 2012 ما جعل العراق الشريك التجاري العربي الرابع للصين ، وجعل الصين الشريك التجاري الاجنبي الاول للعراق ، وواصل التبادل ارتفاعه ليصل الى (24)مليار دولار في العام 2013 والى (22) مليار دولار في الشهر التسعة الاولى من العام 2014[1] ، وما يتعلق بالنفط والغاز ويشكل النفط ثلثي قيمة التجارة بين العراق والصين، فضلا عن الكبريت والفوسفات والتمور. وصدر العراق نحو (280) ألف برميل يوميا عام 2011، و (300) ألف برميل يوميا عام 2012 ، و (500) ألف برميل يوميا عام 2013. و (850) ألف برميل يوميا عام 2014. ما يجعل العراق ثاني أكبر مصدر للنفط للصين بعد السعودية ويخرج أنغولا من موقعها على قائمة الدول المصدرة للنفط في الصين [2].

وجاء الجدول رقم (2) ليوضح حجم التبادل التجاري الصيني مع العراق من عام 2004 – 2014 مليون دولار سنوياً مايلي :

جدول رقم (2)حجم التبادل التجاري الصيني مع العراق للمدة(2004-2014)مليون دولار سنويا

السنة	حجم التبادل التجاري
2005	1.97
2005	1.52
2006	3.20
2007	5.45
2008	3.81
2009	3.67

(1) China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

(2) يوسف قحطان ، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين ، مركز الديمقراطي العرب، بحث منشور بتاريخ 6 يونيو 2021 ، عبر رابط الالكتروني https://democraticac.de/?p=75344.

السنة	حجم التبادل التجاري
2010	6.28
2011	16.54
2012	15.39
2013	38.56
2014	57.72

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على /

Source : China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

ويمكن ملاحظة المخطط أعلاه ان حجم التبادل التجاري في حالة صعود ونزول هذا التباين هو نتيجة وجود الهيمنة الامريكية في العراق بعد عام 2004 وحتى خروج القوات الامريكية عام 2011 وتصاعدت طفرة التبادل التجاري نتيجة الانسحاب الأمريكي وفسح المجال.

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية منذ عام 2014

لقد شهدت العلاقات لاقتصادية العراقية –الصينية نمو واسع ، خاصة في ظل دعوة الجانب العراقي في عام 2015 من اجل ايجاد تعاون امني وسياسي واقتصادي بين البلدين ، واعلان الحكومة العراقية عن اقامة شراكة استراتيجية بين العراق والصين ، وتمثلت ذلك من خلال توقيع الحكومة العراقية خمس اتفاقيات تحتوي على مذكرات تعاون(اقتصادي ، وتكنولوجي، وعسكري ، ودبلوماسي ونفطي ، وطاقة) من خلال زيارة الرئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي"، للصين في تشرين الثاني عام 2015، والتي طالب فيها بـ "تفعيل لجنة العلاقات العراقية الصينية واستئناف الاجتماعات وزيادة التبادل التجاري مع الصين " ، مؤكدة على الترحيب بتوسيع واستثمار الشركات الصينية في العراق .

حيث قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ " هذه الدعوة وتضمنت، مذكرة محول المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، مذكرة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين ، مذكرة تفاهم لتوقيع اتفاقية

إطار التعاون في مجال الطاقة، اضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين البلدين، ومذكرة اتفاق بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات للأغراض الدبلوماسية [1].

واستمر توجه العراق نحو الصين لتعميق التعاون مع البلاد ، حيث وقعت حكومتا الصين والعراق ثماني اتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق "عادل عبد المهدي" إلى الصين في سبتمبر 2019 ، تضمنت الصفقة التي وصفت بـ "النفط مقابل البناء" ، عقود بناء محطات كهرباء جديدة وخمس مدن صناعية من بينها مدينة لإنتاج منتجات صينية بمواصفات عالمية ، بالإضافة إلى الاتفاقية في مجالات إعادة الإعمار وإنشاء البنية التحتية ، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية إدارية لتكاليف الائتمان المالي ومذكرة تفاهم لإعادة الإعمار الاقتصادي وغيرها من الأمور المتعلقة بهذه المجالات ، الاقتصادية والثقافية و التعاون الفني وتطوير البنية التحتية للمواصلات والاتصالات والإسكان والطاقة والصرف الصحي ، فضلا عن العقود الموقعة من قبل الوزراء والمحافظين الذين كانوا من بين الوفود الكبيرة بلغت بقيمة (500) مليار دولار [2].

فيما يتعلق في مجال الاستثمار اذ اعلنت شركة النفط الوطنية الصينية في كانون الاول عام 2017 عن رغبتها في تطوير حقل مجنون النفطي في جنوب العراق ، والذي كانت تديره شركة رويال داتش شل ، لكن الشركة كانت تبحث عن حل ، لذلك قامت بتجريده عملياتها لشركة نفط البصرة ، كمنا اعلنت لحكومة العراقية إلى اتفاق مع شركة زينهاو النفطية لبناء الجزء الجنوبي من حقل النفط شرقي بغداد. أعلنت وزارة النفط العراقية في كانون الثاني (يناير) 2018 أنها ستبني مصفاة نفط في بندر فاو في الخليج العربي مع شركتين صينيتين ، وهناك مصفاتان أخريان يجري التخطيط لهما في الناصرية والأنبار، وتعهدت الحكومة الصينية بانها سوف تتخذ مركز نشط في إعادة الإعمار الاقتصادي للعراق في حقبة ما بعد "داعش "

([1]) ابتسام محمد عبد العامر ، ورشة عمل بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، الجمعة 2020/5/8 .

([2]) المصدر السابق ، ص 16.

،وتكرس ذلك بتقديم ضمانات والاعادة بتقديم مشاريع استثمارية تقدر حوالي (10) مليار دولار[1]، فضلا عن انضمام العراق الى بنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية في عام 2021 [2].

وما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين لقد تضاعف حجم التبادل التجاري ما بين الصين والعراق بعد العام 2017 الى حد كبير مما جعل العراق المرتبة الرابع في قائمة أكبر شركاء الصين التجاريين في المنطقة العربية ، ترجع أهمية انضمام العراق إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية إلى أهمية هذا البنك نفسه من حيث التركيز على تطوير البنية التحتية مثل قطاعات التصنيع، والتي يبدو أنها الطاقة مثل الكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية. التنمية الزراعية والبيئية مثل التنمية.، وغيرها فحجم التبادل التجاري يبين طبيعة التعامل بين العراق والصين[3].

الا ان هذا النمو شهد حالة من التراجع بعد عام 2017 بسبب العقوبات الاقتصادية وصعود طفيف بحجم التبادل نتيجة اعلان الاتفاقية الصينية وقد حدث هبوط حاد في حجم التبادل التجاري بسبب الحراك الشعبي الذي حدث في العراق بعد عام 2019 وايضاً وجود جائحة كورونا التي اصابت الصين اولاً ثم العالم ، لتنخفض بذلك الى دون المستوى المطلوب [4]وجاء جدول رقم (3) ليوضح التبادل التجاري الصيني مع العراق للمدة 2014 – 2021 مليون دولار سنوياً .

([1]) مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ، مصدر سبق ذكره ، ،ص19

([2]) هديل حربي ذاري ، اثر مبادرة الحزام والطريق على العراق فرص وتحديات ،مركز البيان للدراسات والتخطيط 2022، ص16

([3]) باهر مردان مضخور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد (بغداد :2016) ، ص 216.

([4]) China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

جدول رقم (3)

يوضح التبادل التجاري الصيني مع العراق من عام 2014 – 2021 مليون دولار سنوياً

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	57.72	**120.23**	**120.09**	**60.34**	**91.41**	**47.85**	**26.10**	**14.17**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

المبحث الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – الصينية للمدة(.(2014-2021

تعد من المحطات المهمة للعلاقات بين البلدين هي محطة زيارة رئيس محلس الوزراء السابق السيد نورس المالكي منتصف عام 2011ومن بعدها زيارة السادة وزراء الخارجي والنفط والاعمار والاسكان، فضلا عن زيارة مختلف وفود الاحزاب السياسية العراقية الثقافية والشعبية ، وفي منتصف عام 2015جاءت زيارة ابراهيم الجعفري وزير الخارجية الى جمهورية الصين الشعبية ولقاء نظيره الصيني من احل بحث سيل تطوير العلاقات والارتقاء بعا وكسب دعم الاصدقاء بعدما سيطرت عصابات (داعش) الارهابي على مدينة الموصل ، اذ مهدت هذه الزيارة المهمة الطريق امام زيارة رئيس مجلس الوزراء (حيدر العبادي) نهاية عام 2015والتي تعد تعد المحطة الاكثر اهمية في تاريخ العلاقات العراقية – الصينية كونها علاقات ارتقت من التقليدية الى الاستراتيجية والاقتصادية . لذلك سيتم تناول في المبحث أهم المتغيرات التي اثرت في هذه العلاقات بين البلدين للمدة (2014-2021) كما يلي :

المطلب الاول :المتغيرات المؤثرة على الصعيد الداخلي العراقي :

لقد واجهت العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الصعيد الداخلي العراقي على التعاون الاقتصادي بين البلدين وتمثل ذلك من صعوبة في الحصول على تأشيرة لدخول الصين، فضلا عن وتوريد البضائع الرديئة للعراق ويرجع ذلك الى انعدام الرقابة الصينية، ونقص المعلومات الخاصة بالشركات الصينية الرصينة والفعاليات التجارية مثل المعارض ويرجع ذلك الى مجموعة من الجوانب تمثلت من خلال ما يلي :

ا–الجانب الاقتصادي: تمثلت بضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، وارتفاع معدل التضخم الذي يعاني منه ، وعدم وجود أسواق مالية عراقية متطورة ، وتدني مستوى البنية التحتية في العراق، وانعدام الشفافية ، وحالة الفساد المالي والإداري الذي أثر بشدة على الاقتصاد العراقي، وجودة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من قبل دول التي شكلت تهديد للمصالح الصينية [1].

ب– الجانب الامني :ان حالة عدم الاستقرار الأمني الذي تمثل بظهور المليشيات والجماعات الارهابية المتطرفة، منها سيطرت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في 10 حزيران / يونيو 2014، والامر الذي شكل تهديد للمصالح الصينية نتيجة تدهور الوضع الأمني في العراق ،وتماشياً مع رغبته في حماية مصالحه في العراق ، لذلك اذ سعت الى "إعلان دعمه للحكومة العراقية في جهودها للقتال والحفاظ على الأمن في البلاد ، ومطالبه باتخاذ إجراءات محددة لحماية مصالحها في العراق ، لكون ان الارهاب بكل اشكاله يلقي بظلاله على الواقع الامني غير المستقر في العراق، مما يعطل اي اندفاع للشركات الصينية في العراق [2] اضافة الى الواقع الامني المنفلت في جنوبا لعراق من حيث ضعف القانون وانتشار المظاهر المسلحة والنزاعات بين العشائر ضلاً عن توسع أنشطة التنقيب عن النفط إلى الأراضي الزراعية التي تسكنها العشائر العراقية ، وسعيهم الى استخدام السلاح لطرد هذه الشركات مما سيؤثر بلا شك على توسع الاستثمارات الصينية في جنوب العراق ، فضلا عن انعدام الاستقرار عن المناطق التي كانت محتلة من قبل "داعش" سينعكس في صعوبة اقدام الشركات الصينية على الاستثمار في تلك المناطق دون اجراءات حقيقية وبرامج من قبل الحكومة العراقية لإعادة الامن لتلك المناطق وهو ما يحتم على الحكومة الصينية القيام بمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية لكسب موطئ قدم وفرص استثمارية في تلك المناطق حال تمكن الحكومة العراقية من توفير شروط الاستقرار والامن فيها [3].

([1]) ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

([2]) رحمن لوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام 2003 ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، 2015، ص35 ص36.

([3]) Shannon tiezzi، China Plans Limited Evacuations From Iraq as Security Deteriorates، The Diplomat، June 19، 2014،(1/9/2022) at:
https://thediplomat.com ، arrival 2022

كما انعكس انعدام الامن بظهور الفساد المالي ،ورقابة ، وشفافة ، وضعف القضاء، ببيع العديد من العقود مع الشركات الأجنبية قبل سياسيين فاسدين شغلوا مناصب قيادية وإدارية في الحكومة الاتحادية، يسعون لابتزاز الشركات الأجنبية من اجل الحصول على عقود بنسبة مربحة مقابل تسهيل حصولهم على هذه العقود، أن هذه الصورة المظلمة لواقع الفساد وغياب الشفافية في العراق يضع عراقيل امام توسع دور الشركات الصينية في لعراق والمعروفة بمهنيتها واحترامها لقوانين وتعليمات الدول التي تعمل فيها وما لم تعمل الحكومة العراقية على زيادة جهودها في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وكذلك الروتين الإداري فان اقدام الشركات الصينية للاستثمار في العراق سيكون محفوظاً بمخاطر لا يمكن للصينين تجاوزها.

ج–الجانب السياسي :ان عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالصراعات الداخلية بنوعيها الديني والعرقي، والتوتر والصراع بين القوى السياسية العراقية ساهم بتراجع حجم الاستثمارات والبضائع الصينية، وهذا ما تكرس من خلال الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بخصوص تحديد صلاحيات كل منهما للاستثمار في القطاع الطاقة، ووجود الشركات الأجنبية في الاقليم وعوائد تلك الاستثمارات ، فضلا عن التأخير في اقرار قانون النفط والغاز[1] ، الامر الذي سيمنع الصين من دخول الأسواق العراقية ، لكون ان الحكومة العراقية لديها خلاف مع الحكومة إقليم كوردستان بشأن ملكية الحقول النفطية المكتشفة في الاقليم ، بينما تعتقد حكومة الإقليم أن هذه موارد كردستان ملك الاقليم ولا يحق للحكومة الاتحادية الحق في التدخل فيها اذ رفعت الحكومة الاتحادية دعوى قضائية في 2014 ضد الشركات التي تشتري من إقليم كردستان في المحاكم الدولية ، فضلا عن قيام حكومة الاقليم بأجراء استفتاء على استقلال الاقليم، ستكون له تداعيات مستقبلية خطيرة على حركة الاستثمار الصيني في الاقليم. ان استمرار هذه الخلافات سيحرج الحكومة الصينية وشركاتها العملة فيا لعراق ولاسيما في اقليم كردستان مما يحتم على الحكومة الصينية التفاهم مع الحكومة العراقية حول اليات مشتركة للاستثمار في اقليم كردستان وبشكل يحفظ الحكومتين العراقية والصينية وكذلك حقوق حكومة الاقليم [2].

([1]) رحمن لوغان ، مصدر سبق ذكره ، ص 97.

[2] خبراء: الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لا يصب بمصلحة العراق ،dw، ينظر الى الرابط :

https://www.dw.com/ar تم الاطلاع 2022

المطلب الثاني : المتغيرات الدولية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية

لقد واجهت العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الصعيد الدولي تمثلت ذلك من خلال هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العراق هو الامر الذي تخشاه الصين من فقدان مصالحها الاقتصادية في العراق ، خاصة في ظل سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في العراق الذي بات يشكل تهديد امدادات الصين المستقبلية من النفط ، ولا سيما في ظل الوجود العسكري الأمريكي عام 2003 [1].

ونظرا لأدراك الصين من عدم قدرتها على منافسة الهيمنة الامريكية في العراق وهذا السبب الوجيه يرجع الى ان الصين تستفاد من دور الولايات المتحدة الامريكية كضمان امني في العراق ، وعلية نجد ان التوجه الاقتصادي الصيني بالعراق يكون محكوم نوعا ما بحماية الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ان الصين تعد من اكبر المستثمرين الدوليين في العراق ، حجم الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وطاقة من بعد 2003 ما يقارب (18) مليار دولار، وهذه الاستثمارات الضخامة تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تأمينه من خلال توفير الجانب الامني للمصالح الصينية في العراق وبدون تكاليف مالية وسياسية، ان الصين لذلك ان الصين تتجنب اي استثمار او توجهه اقتصادي في العراق يغضب الجانب الامريكي ، لذلك أعرب بعض المسؤولين الصينيين سرًا عن ارتياحهم للتدخل الأمريكي في العراق، من خلال التوسع العسكري أو النفوذ السياسي الذي لا يمكن أن تحققه الصين ، كما قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تصريح لصحيفة نيويورك تايمز ، وأكد عندما وصف الصين بأنها دولة من "المستفيد الحر " من العمليات الأمنية التي تنفذها القوات الأمريكية ، أشار إلى أن الولايات المتحدة تدفع الكثير مقابل ذلك ، في حين أن مكاسب الصين تزداد بقدر الدور أو التدخل الذي تلعبه الولايات المتحدة في العراق ، حتى ان الرئيس الولايات المتحدة طلب من

([1]) مثنى العبيدي ، لماذا يمثل العراق رهانا صينيا في الحرب التجارية الامريكية ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية ، عبر الرابط الالكتروني :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476. تم الاطلاع 2022

الصين ان تستثمر مع الولايات المتحدة في محاولة للحفاظ على الاستقرار في العراق ، ان هذه الجهود تساوي الفوائد الاقتصادية للاستثمار في العراق[1].

لذلك نجد ان التأثير الكبير للولايات المتحدة في العراق ، ينعكس على علاقات العراق مع الصين لكون أن الولايات المتحدة أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فضلا عن تعرض العراق للحرب والاحتلال والتدخل المباشر وغير المباشر ، من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها للمضايقة على مدار الثلاثين عامًا الماضية ، لذلك لا يمكن للصين أن تتصرف بمفردها في المنطقة دون تنسيق أو على الأقل ضمان ذلك، وهذا الامر يمنعها من مواجهة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق [2].

المطلب الثالث : المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية

قد تطورت الشراكة الاقتصادية بين العراق والصين بشكل ملموس في السنوات الأخيرة، على نحو يعكسه نمو التبادل التجاري بين البلدين، وتزايد حضور الشركات الصينية في السوق العراقية، ولاسيما في قطاع الطاقة، ويأتي ذلك في ظل رغبة بغداد في تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليص الاعتماد المفرط على الشركات الغربية في عمليات التنقيب وإنتاج النفط، في حين أن الصين تسعى لتعزيز انخراطها الاقتصادي في الشرق الأوسط، وربط العراق بمشاريعها ذات الصلة بمبادرة "الحزام والطريق".

وعلى هذا النحو، شهدت العلاقات التجارية بين الطرفين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وفي العام الماضي، بلغ التبادل التجاري (30.1) مليار دولار، أي ما يوازي تقريباً رُبع التجارة الخارجية للعراق. كما تجاوز التعاون الاستثماري بين البلدين التركيز المكثف على مشاريع الطاقة، ليشمل مجالات جديدة مثل الصناعة والبنية التحتية، ويمثل ذلك تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقات بينهما والذي جاء عقب انضمام العراق رسمياً لمبادرة "الحزام والطريق" على هامش زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي للصين في سبتمبر 2019.

---

(24) سلام جبار شهاب ، الأثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة القضايا السياسية ،العراقية المجلات الأكاديمية العلمية ، قاضيا سياسية ، العدد 58 ،ص ص 158– 159

([2]) رحمن لوغان ، مصدر سبق ذكره ،ص 97.

وفي هذا السياق، وقعت الدولتان حزمة من الاتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة بما في ذلك الصناعة والبنية التحتية وغيرها، مهدت لمشاركة الشركات الصينية في بعض المشاريع النوعية في السوق العراقية. وفي يناير 2021، فاز تحالف يضم شركات "هولدر" و"تكير" و"سان يان" الصينية بمشاريع صناعية بقيمة تصل لنحو(20)مليار دولار في محافظة المثنى جنوب العراق. كما فاز المكتب الهندسي الثالث للإنشاءات الصينية بعقد آخر بقيمة 1.39 مليار دولار في أغسطس 2019 لإقامة مشاريع بنية تحتية في العراق.

لكن العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية واجهت مجموعة من المتغيرات والقضايا المؤثرة على الصعيد الاقليمي ، تمثل ذلك من زيادة التنافس السعودي الايراني نتيجة قيام الصين بتحديد من سياسة الطاقة تجاه ايران، على اثر العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بسبب النزاع النووي، ودفعها الى تعويض النقص من خلال توجهها الاقتصادي نحو العراق والسعودية، من أجل الحفاظ على علاقات دبلوماسية قوية مع أمريكا وأوروبا ،وهذا الامر دفع الى زيادة التنافس السعودي الايراني ، لكون ان إيران كانت تشكل ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين بعد السعودية وروسيا ، خفضت الصين وارداتها من إيران بنسبة (73)٪ [1]. وعلى اثر ذلك تسعى الصين الى انهاء النزاعات في العراق ودول الجوار ، وحل أي توتر بينها داخليًا ، في إطار الحفاظ على المصالح المشتركة ، والدعم أي حل سياسي لإنهاء هذه الصراعات لكون ان اي نزاعات تشهدها المنطقة تؤثر على الجهود الصينية للحفاظ على علاقتها في مجال الطاقة في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص [2].

واما يتعلق بالكويت فضلا لاهميتها وموقعها الذي من الطريق الحرير، خاصة وأن الصين ترى جزيرة بوبيان في الخليج العربي على أنها داعم لفرص الكويت لتصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا مهمًا للمشاركة في دول مبادرة الحزام والطريق ، هو الامر الذي دفع البلدين على توقيع مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون المشترك في حزيران / يونيو 2014 وإنشاء مدينة "الحرير" (بالقرب من الحدود العراقية) .

الا ان هذا الامر له انعكاسات سلبية للعلاقات الاقتصادية العراقية الصينية لكون ان الانتهاء من العمل في جزيرة بوبيان ، ستؤدي الى خنق نافذة المياه العراقية في الخليج العربي ، مما يجعل من الصعب

([1]) Xuming Qian، The “One Belt، One Road” Strategy and China’s Energy Policy in the Middle East، Middle East Institute، Washington: 2015، www.mei.edu

([2])سلام جبار شهاب ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مصدر سبق ذكرة ، ص160

على العراق الاستفادة من هذه المبادرة خاصة في ظل واستمرار الضعف الاقتصادي للبلاد وغياب التخطيط واستمرار الوضع السياسي الفوضوي ، على الرغم من ان الحكومة العراقية اتخذت بعض المواقف متوترة مع كل من الصين والكويت ()[1].

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية – العراقية

إن التعرف والتنبؤ بمستقبل العلاقات او السياسية الاقتصادية بين العراق والصين يرتبط بمسار وحركة تلك السياسية منذ ايام بدأ التعاون بين البلدين والى الآن. وان ما تم عرضة من سياسيات وعلاقات اقتصادية وما صاحبها من سياسيات بين البلدين تراجعت تارة وتقدمت وتطورت تاره اخرى وهذا لا يعني الحكم عليها بالفشل وطغيان الواقع السلبي أو نجاحها بشكل منقطع النظير وأن هذا لا يكون دافعة للتصور بعدم قدرة هذه السياسات على تجاوز مكامن الضعف والسير لتعزيز هذه العلاقات، أي أن تطور ونجاح العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين يتطلب اتخاذ خطوات متتالية لتتجاوز بعض التحديات، وكذلك اتخاذ اجراءات سياسية مؤسسية وأطر وقواعد قانونية دستورية من أجل الوصول الى القرار الجيد، الذي يجعل من العراق في مصاف الدول التي تتعامل معها الصين بتعاون عالي جداً.

وهذا يعني ان منهجية رصد التغير في العلاقات العراقية الصينية تستوجب الالتزام بالمفهوم النسبي للوقت وادراك تعقيدات التنبؤ بنمط العلاقة بين العراق والصين فقد تتفاوت بينهما ايقاعات التغير ودلالات الوقت. وبناءاً على ماتقدم يمكن القول بأن من الصعوبة استشراف الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والصين وامكانيات تحقيقها لغاياتها ، وهذا بسبب تعدد المتغيرات وتسارع التطورات والتحول على الواقع وعلى هذا الآساس سنحاول تحديد مستقبل هذه العلاقات في ثلاث مشاهد :

المطلب الاول: مشهد تعثر العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية .

يقوم هذا المشهد على افتراض تعرض مسار العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية في التعثر والتراجع الذي سيعود الى الفشل ومن ثم مغادرة خطوات النجاح وتراجعها بشكل ملحوظ، ومن أهم الأسباب التي ستدفع الى ذلك على سبيل المثال لا الحصر مايأتي:-

([1])Muhammad Salman Khan، Pakistan–Iran–China Triangle: A Game Changer in the Region? The Dialogue Journal، Volume IX Number 2 ، Peshawar: 2014، p.42

1. استمرار حالة التنازع والتعارض بين القوانين والدستور وخاصة في ما يتعلق بالصلاحيات وآليات توزيعها بين بغداد والحكومات المحلية في المحافظات ، فضلا عن ذلك عدم وضوح الرقابة وتعدد الجهات الرقابية سيؤثر سلبا في علاقة الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية مما يعرض العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية للتراجع والتدهور لانها لا يمكنها العمل في بيئة غير مرنه وقوانين لا يمكن التماشي معها وفقاً للروتين المفروض من قبل الدوائر والوزارات العراقية على كافة الشركات العاملة في العراق ولا يستثنى من ذلك الشركات الصينية فأنها تعيش نفس الحلقة المفرغة التي قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية ولو بنسب معينة.[1]()

2. استمرا حالة عدم التوافق بين القوى العراقية التي تمسك بعض الدوائر او اختلاف رئيس السلطة التنفيذية عن رئيس السلطة التشريعية ، الامر الذي يؤدي الى تراجع العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين بفضل الخلافات التي بعضهم للبعض للعاملين في رسم السياسة الخارجية او الاقتصادية للعراق وتنفيذها[2]().

3. استمرار عدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق والذي يقوم بدوره بطرد رأس المال الاجنبي وينطبق ذلك على الشركات الصينية كافة الامر الذي ينعكس على العلاقات بين البلدين وعلى سبيل المثال لا الحصر التعارضات العشائرية على الشركات النفطية في جنوب العراق.[3]()

4. الولاءات الخارجية لبعض المتنفذين في القرار السياسي والاقتصادي العراقي الامر الذي يعمل على دفع باتجاه التعامل مع دولة معينة على حساب الدول الاخرى حتى اذا كانت هذه العلاقات الاقتصادية ركيكه ولا تلبي طموح الشارع العراقي وهذا قد يجعل التدخل بالضد من الشركات الصينية بفعل التنافس بينها وبين الشركات الاجنبية الاخرى مما ينعكس على العلاقات بين العراق والصين بشكل ملحوظ.

([1]) هديل كاظم سعيد ، علاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية في ضوء المركزية واللامركزية الادارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 21 ، العدد 85، 2015، ص 157

([2]) المصدر نفسه ، ص 158.

([3]) عصام العلاق، اللامركزية الادارية في العراق مجلس محافظة بغداد انموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، 2015، ص 147.

5. ثمة نقص شديد في ثقافة التعاون الاقتصادي للمسؤولين الإداريين بشكل عام في العراق وهذا بدوره يقوض من استراتيجية الترغيب الاقتصادي التي من المفترض ان يتبعها العراق ليكسب دولة تمتلك ثاني اقوى اقتصاد في العالم.
6. – استمرار حالة العمليات الارهابية وأثرها على المناطق المعرضة للعمليات فهو يمزق الاستقرار الامني وكذلك المجتمعي ويجعل العمليات العسكرية تؤثر في رسم السياسات الاقتصادية للدولة وتربك المناطق التي تكون عرضة للعمليات الارهابية باستمرار.[1]()
7. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة كافة الذي يعطل التنمية كما ينتج عنه أثار اقتصادية خطيرة كالشعور باليأس لدى المواطنين والشركات المحلية والاجنبية والذي ينعكس بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية العراقية بكل دول العالم وليس الصين فقط [2]()
8. استمرار الأوضاع الاقتصادية الهشة للاقتصاد العراقي وتعرضه للكثير من الازمات واهمها ازمة انخفاض اسعار النفط فضلا عن انتشار البطالة والفقر وهذا بدوره يجعل من السياسة الاقتصادية مقيد بشروط وأوضاع تجبرها على اتخاذ سياسة معينة وتخليها عن الاخرى وهذا قد يؤثر في عملية صنع السياسة الاقتصادية على المدى الطويل.

ومن هنا فأن هذا المشهد يرى بأن تلك المعوقات التي تقف بوجه مسار السياسة او العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية يجعلها تتعثر فهي وسيلة الاختراق والتراجع والتخطيط ولذا ينبغي العمل لوضع العلاقات في أطارها الصحيح واتخاذ السبل اللازمة للنهوض بها. وبخلاف ذلك سيكتب للعلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية الفشل وهذا سينعكس بدوره على مستقبل الاقتصاد العراقي ككل.

المطلب الثاني: مشهد تعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية :

ان نقطة انطلاق هذا المشهد من افتراض بأنه على الرغم من مما تعانيه العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية من تحديات ومعوقات والتي ربما ترتبط بحالة من ما تعانية الدولة العراقية بشكل عام فأنه من الممكن تذليل هذه المعوقات تدريجياً وبما يتناسب مع الجهد المبذول سواء في بناء السياسات الاقتصادية المشتركة أو في التركيز على بناء القدرات في العراق خلال الزمن المنظور، لاسيما وان العراق

([1]) علي زياد العلي، الادوات الناجعة لمكافحة الارهاب في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص 3.

([2]) المصدر نفسه ، ص 4.

يعد ذو مكانة إقتصادية كبيرة بالنسبة للمنطقة ما يجعلها مؤهله لتجاوز هذه العقبات مع اعتماد سياسة جدية في هذا الجانب، فضلا عن ذلك فان من الضروري إعادة بناء الدولة على ضوء التعاون الاقتصادي بين الدول الكبيرة والعراق و مغادرة آليات العمل التقليدية او الروتينية التي تعطل العمل والتوجه نحو تحقيق مهمة استكمال التحديث المؤمل تنفيذه مع عملية تشكيل الحكومات في العراق بعد كل دورة انتخابية فهي من المهام التي يتوقف عليها نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة التي تفوز في ثقة البرلمان العراقي لاربع سنوات و الواقع يؤكد أن انجاز هذه المهمة يحتاج إلى المزيد من الجهود على صعيد جدية العمل بين مختلف أطياف الملاكات الادارية والسياسية في العراق.

فضلا عن ضرورة العمل بالوسائل كلها على إشاعة ثقافة الحوار والتسامح وترسيخ التعايش وبناء جسور المحبة والثقة المتبادلة، وهذه المهمات بدورها بحاجة إلى وضع خطط وبرامج في إطار التنشئة الشاملة ، كونها الركن الاساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والامني وينبغي ان يؤمن المواطنون بأن نجاح السياسة الاقتصادية يتطلب الكثير من الجهود من أجل إنجاحها وأن نجاحها يعني نجاح الديمقراطية في العراق ومن ثم تؤسس لنجاح التجارب الأكثر رقياً في المجتمع

لذلك فان مشاهد و فرص نجاح هذا السيناريو يتم من طريق تجاوز السلبيات أو المعوقات كالبطالة والفقر والديون الخارجية والداخلية وغيرها يكون بنجاح التعاون الاقتصادي مع الدول ذات الاقتصاد العالمي ، وخصوصاً مما رافق السياسة الاقتصادية في العراق والعمل على تذليل التحديات من جهة وتوفير السبل الموضوعية التي تعمل على تطوير ونجاح هذه السياسة التعاونية الاقتصادية من جهة أخرى.

ومن اهم الفرص التي ترجح هذا السيناريو هي:

1 ضمان الامن الطاقوي الصيني حيث تعد الصين المستثمر الاول في قطاع النفط العراقي وتتزود ب(20%) تقريبا من احتياجاتها النفطية من العراق كما ان قرابة (10) الف صيني يعملون في القطاع النفطي العراقي.[1] .

2 تراجع العمليات العسكرية في العراق وانتهاء عمليات تحرير الأراضي العراقية ناهيك عن التقدم المحرز في ميدان العمليات الاستباقية التي تجريها القوات الامنية العراقية والتي تعزز من الاستقرار الامني.[1] .

([1]) ديفيد شامبو، احتواء الصين ام اشراكها حساب ردود بكين في صعود الصين ، تحرير مايكل اي براون، المركز القومي للترجمة، 2019، ص 411.

3 تقدم الحاصل في الاتفاق مع الصين وخصوصاً عملية بناء المدارس في العراق .

4 .اتساع دائرة المصالح الصينية في القطاع الصناعي والطاقوي خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص مما يدفعها للتعاون لضمان استقرار مصادرها وارداتها النفطية .[2]().

5 .ان التنافس الصيني مع الدول الكبرى يقوم على مناطق النفوذ يدفعها للتعاون مع العراق بوصفه منطقة نفوذ مهمة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي.[3]().

6 توسيع الاسواق الصينية وخصوصاً بعد تبنيها مبدأ الجوار الموسع .

اذ يدعم وفق هذا المشهد الجانب الصيني إنشاء إطار مالي للتعاون مع العراق في الطاقة الإنتاجية وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية المتنوعة لبناء المناطق الصناعية ودفع التنمية الثلاثية المتمثلة في خدمة المناطق ونمو الشركات والدعم المالي، يدعم الجانب الصيني مؤسساتها للأوراق المالية للتعاون مع صناديق الثروات السيادية العربية ومؤسسات لإدارتها، لإنشاء منصة التداول الدولية التي ترتكز على الخليج وتغطي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتجذب المستثمرين من كل أنحاء العالم، سعيا لتحقيق التدفق الحر للعناصر والتوزيع الفعال للموارد والتكامل العميق للأسواق، خدمة لبناء "الحزام والطريق". من اجل دفع التواصل والتعاون بين المؤسسات المالية، سينشئ الجانب الصيني "رابطة البنوك الصينية والعربية" ، سيزودها بقروض خاصة للتعاون المالي بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي .

ويحرص الجانب الصيني على مواكبة الخطط الاستراتيجية العراقية للتنمية المتوسطة والطويلة الامد، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والمواد الجديدة والأدوية الحيوية والمدن الذكية. اذ ويجب على العراق تنفيذ برنامج الشراكة الصينية العراقية لعلوم والتكنولوجيا وإنشاء مختبرات مشتركة في المجالات الرئيسة ذات الاهتمام المشترك.

ويجب تسريع بناء طرق الحرير السيبراني سعيا لمزيد من التوافق والنتائج للتعاون في مجالات البنية التحتية ويحرص الجانب الصيني على مواكبة الخطط الاستراتيجية العراقية للتنمية المتوسطة والطويلة الامد، وتعزيز

([1]) علي زياد العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص3.

([2]) كرار البدري، علاقات الصين مع دول الجوار الموسع العراق انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، كراس النهرين ، العدد 15 ، سنة 2019، ص 10.

([3]) المصدر نفسه ، ص 11.

التعاون بين الجانبين في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والمواد الجديدة والأدوية الحيوية والمدن الذكية. ويجب على العراق تنفيذ برنامج الشراكة الصينية العراقية لعلوم والتكنولوجيا وإنشاء مختبرات مشتركة في المجالات الرئيسة ذات الاهتمام المشترك.

كذلك تسريع بناء طرق الحرير السيبراني سعيا لمزيد من التوافق والنتائج للتعاون في مجالات البنية التحتية السيبرانية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتجارة الالكترونية وان تحقيق المنفعة المتبادلة العراقية الصينية والكسب المشترك. ستلتزم الصين بتعميق الاصلاح على نحو شامل وتلتزم بالانفتاح على العراق ودعمه اقتصاديا وسياسيا الأمر الذي سيأتي بفرص تعاون اكثر وفوائد حقيقية للعراق. ويجب على العراق مواصلة التوظيف الكامل للقروض الخاصة بدفع العملية الصناعية في جميع محفظاته المتضررة والقروض الميسرة ودفع الشركات الصينية للمشاركة في تطوير المناطق الصناعية وبنائها وتشغيلها وجذب الاستثمار لها بما يعزز التجمع الصناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتجارة الالكترونية

ان تحقيق المنفعة المتبادلة العراقية الصينية والكسب المشترك. ستلتزم الصين بتعميق الاصلاح على نحو شامل وتلتزم بالانفتاح على العراق ودعمه اقتصاديا وسياسيا، الأمر الذي سيأتي بفرص تعاون أكثر وفوائد حقيقية للعراق.

ويجب على العراق مواصلة التوظيف الكامل للقروض الخاصة بدفع العملية الصناعية في جميع محفظاته المتضررة والقروض الميسرة ودفع الشركات الصينية للمشاركة في تطوير المناطق الصناعية وبنائها وتشغيلها وجذب الاستثمار لها بما يعزز التجمع الصناعي ، وتحرص الصين على دفع المفاوضات مع العراق بشان منطقة التجارة الحرة بخطوات عملية، كما تحرص على البحث مع العراق في إمكانية توقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والبدء، باتخاذ "الحزام والطريق" كالخط الرئيسي والتوجيهي، والبحث في الخطط والخطوات للتعاون في المستقبل والعمل سويا على إقامة "النسخة المطورة" للعلاقات الصينية العراقية.

لذا ستكون الصين والعراق الشركاء للتعاون العملي والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. يجب على الجانبين الالتزام بالتشاور والتقاسم والتشارك، وتوسيع التعاون في مجالات البنية التحتية والأقمار الاصطناعية والفضاء والطاقة وغيرها، وحسن تنفيذ المشاريع الحيوية مثل الموانئ والمناطق الصناعية وغيرها، والعراق يرحب بمزيد من التعاون مع الصين بل للتشاور مع الصين لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق"، بما يرفع مستوى التعاون العملي وجودته.

المطلب الثالث: مشهد استمرار العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية .

يفترض هذا المشهد ان بقاء العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية بوتيره الدعم والتماسك نفسها مع العراق يساعدها على البقاء ومعالجة الأوضاع التي تفاجئ بها وخصوصاً الأوضاع الاقتصادية عن طريق تحديث سياساتها بشكل مستمر وتماشيها مع المطالب العراقية التي تحاول التخلص من الثقل والأعباء الاقتصادية فضلاً عن توسيع نطاق عملها في خدمة اسواق العمل التابعه لها وكسب رضاهم .

اما فيما يخص الملفات الحالية بين العراق والصيف فمن الممكن ان تؤدي التطورات السياسية في العراق الى التخلص من شبح عدم الاستقرار السياسي والامني التي غالباً ما يتخوف منها اصحاب رأس المال الاجنبي والذي ينعكس بدوره على العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول الاخرى ، فضلاً عن تبني العراق سياسة اقتصادية تعالج التحديات التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية في كافة مناطق العراق والانفتاح على العالم بشكل اكثر تحفيزا واكثر تعاوناً.

في ختام هذا المبحث نرجح تفوق المشهد الذي يدعم بتعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية وتطورها وذلك وفق النقاط التي تم طرحها فأن السياسة الاقتصادية في العراق ممكن ان يطور تقدمها الوضع الذي يمر به العالم من تنافس اقتصادي في اغلب الدول فضلاً عن زيادة الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل رئسي فان مشهد التطور وتقدم العلاقات الاقتصادية العراقية– الصينية هو الممكن تحقيقه وفق الأوضاع الراهنة.

الخاتمة:

إن استعراض العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية يظهر انها مرت بمراحل متقلبة من النمو والتراجع السياسي ، اذ ان ظروف الحرب الامريكية ضد العراق 2003 قد عطلت استمرار الوجود الصيني في العراق وبعد الاستقرار النسبي لأوضاع العراق عاودت الصين في 2004 حضورها في الواقع الاقتصادي العراقي رغم الاعتراضات التي ابدتها بعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية الاخرى التي تجد ان العراق بات بعد 2003 فرصة استثمارية خاصة بها .

اليوم الصين لازالت مستمرة في تثبيت وتعزيز وجودها في العراق بعد ان وصلت التجارة البينية معه الى اكثر من 24 مليار دولار عام 2013 وهو مبلغ ضخم قابل للزيادة في ظل تعافي الاقتصاد العراقي من واقعه بعد دحر الارهاب وعودة الاستقرار السياسي والامني .

إن افاق مستقبل العلاقات بين البلدين مستندا على التاريخ العميق والواقع المتميز بعد ان ارتقى الى علاقات شراكة استراتيجية ، والاهم ان الحكومات العراقية الحالية واللاحقة تدرك تماماً اهمية علاقاتها الاستراتيجية مع الصين ومكانتها ودورها الحكيم في التفاعلات الاقليمية والدولية ضمن النظام الدولي، وبالمقابل تدرك الصين اهمية العراق وموقعه الجيوستراتيجي والاقتصادي والنفطي في خارطة المصالح العالمية، وهذا ليس عيباً ان تنتهج الدول سياسات واستراتيجيات تحقق مصالح شعوبها بل ينبغي ان يتم تحقيق الغايات بوسائل تعتمد على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة اراضيها وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي .

لذلك تعد العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين من المواضيع ذات الابعاد المهمة على الطرفين خصوصاً ان كل طرف لديه دوافعه التي تدفعه على تطوير هذه العلاقات فالعراق يحاول كسب شريك اقتصادي مهم على الصعيد العالمي والصين تحاول كذلك كسب شريكة نفطي مهم يزودها بالمورد الطاقة الأساسي لها وهو النفط ومن خلال البحث تبين لنا مجموعة من الاستنتاجات هي كالتالي :-

1. ان العلاقات الاقتصادية الصينية العراقية تعد علاقات رصينة حيث كان النظام السابق يصطف بجانب المعسكر الاشتراكي ومن ثم بعد عام 2003 فالصين اللاعب المهم في استخراج النفط العراقي.
2. بعد عام 2014 حاولت الصين التنافس على التعددية القطبية فكان تنافسها في منطقة النفوذ الامريكي مهم جدا بالنسبة لها وخصوصا العراق .

3. تكون المتغيرات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية على ثلاث مستويات محلي ودولي واقليمي.
4. ترتكز مجمل العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية على الصناعات النفطية وسوق مفتوح للبضائع الصينية بينما العراق يصدر النفط للصين.
5. في السنوات الأخيرة، مع الفرص الجديدة التي أتاحتها مبادرة "الحزام والطريق"، شهد التعاون بين العراق والصين تطورات كبيرة. (100) ألف برميل من النفط يوميا لإعادة إعمار العراق.
6. خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي والوفد المرافق له للصين ، أطلق العراق والصين رسميا مشروع "النفط مقابل إعادة إعمار العراق". ووفقا للاتفاقية، ستشارك شركات صينية في إعادة إعمار البنية التحتية للعراق. أما العراق، فسيقدم 100 ألف برميل من النفط يوميا للصين. كانت رحى الحرب قد دارت في العراق لمدة ثلاث سنوات، ويحتاج العراق إلى)88(مليار دولار أمريكي لإصلاح وتطوير البنية التحتية. وقال المهدي: "توصلنا إلى اتفاق لإنشاء صندوق استثماري مشترك مع الصين، للاستثمار بالأموال المتحصلة من النفط."
7. قد بلغ إجمالي استثمارات الصين في العراق (20) مليار دولار أمريكي، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث تطور الصين صناعة الطاقة عن طريق التعاون مع شركات عابرة للقارات أو الاستثمار المستقل. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ حجم التجارة بين البلدين)30(مليار دولار أمريكي، من بينها 15 مليار دولار أمريكي هو مبلغ النفط العراقي المستورد من قبل الصين.
8. تغير حال حقول النفط العراقية بعد دخول الشركة الصينية.
9. منذ مايو 2010 تشارك المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري في مشروع خدمات لحقل ميسان النفطية في العراق لمدة 20 عاما. اليوم، أصبح حقل ميسان النفطي قوة دافعة مهمة لاقتصاد النفط في جنوب العراق.
10. لقد عزز وصول الشركات الصينية بشكل فعال تطوير الصناعات المحلية والاقتصاد الوطني و توفير المحطة الكهربائية الصينية إمدادات الكهرباء للعراق . فالعراق جزء لا يتجزأ من مبادرة الحزام والطريق) طريق الحرير(لأهمية موقعة الجيو استراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب.

Conclusion

The review of the Iraqi–Chinese economic relations shows that it has gone through volatile stages of growth and political decline، as the circumstances of the US war against Iraq in 2003 have disrupted the continuation of the Chinese presence in Iraq and after the relative stability of the situation in Iraq، China resumed its presence in the Iraqi economic reality in 2004 despite the objections it expressed Some countries، such as the United States of America and some other Western countries، find that Iraq has become after 2003 an investment opportunity of its own.

Today، China is still continuing to consolidate and strengthen its presence in Iraq، after bilateral trade with it reached more than 24 billion dollars in 2013، a huge amount that can be increased in light of the recovery of the Iraqi economy from its reality after the defeat of terrorism and the return of political and security stability.

The prospects for the future of relations between the two countries are based on the deep history and the distinguished reality after it was elevated to strategic partnership relations. Most importantly، the current and subsequent Iraqi governments are fully aware of the importance of their strategic relations with China، their position and their wise role in regional and international interactions within the international system. In return، China realizes the importance of Iraq And its geostrategic، economic and oil position in the map of global interests، and this is not a shame for states to pursue policies and strategies that achieve the interests of their people. Rather، the goals should be achieved by means based on the principles of mutual respect for states' sovereignty، territorial integrity،

non-aggression، non-interference in internal affairs، equality، mutual benefit and peaceful coexistence.

Based on the foregoing، the Chinese government will strive to enhance its investments in strategic and non-strategic areas in Iraq، and all indications are that the areas of bilateral relations will deepen to reach unprecedented levels due to Iraq's adoption in the post-victory stage of the terrorist organization (ISIS) on the strategy of eradicating extremist ideology and the necessity Sustainable development، comprehensive reconstruction and infrastructure development، as well as adopting dialogue plans and mechanisms to advance the spirit of the Iraqi-Chinese strategic partnership to advanced positions.

Therefore، the economic relations between Iraq and China are among the topics of important dimensions on both sides، especially since each party has its motives that push it to develop these relations. During the research، we found a set of conclusions as follows:

1-The Sino-Iraqi economic relations are considered solid، as the former regime lined up next to the socialist camp، and then after 2003، China is the important player in extracting Iraqi oil.

2-After 2014، China tried to compete for multipolarity، so its competition in the US sphere of influence was very important to it، especially Iraq.

3- The variables affecting the Iraqi-Chinese economic relations are on three levels، local، international and regional.

4- The overall Iraqi-Chinese economic relations are based on the oil industries and an open market for Chinese goods، while Iraq exports oil to China.

5- In recent years، with the new opportunities offered by the "Belt and Road" initiative، cooperation between Iraq and China has witnessed great developments. ((100 thousand barrels of oil per day for the reconstruction of Iraq.

6- During the visit of former Iraqi Prime Minister Adel Abdul-Mahdi and his accompanying delegation to China، Iraq and China officially launched the "Oil for Reconstruction of Iraq" project. According to the agreement، Chinese companies will participate in the reconstruction of Iraq's infrastructure. As for Iraq، it will provide 100،000 barrels of oil per day to China. The war has raged in Iraq for three years، and Iraq needs (88) billion US dollars to repair and develop the infrastructure. Al-Mahdi said: "We reached an agreement to establish a joint investment fund with China، to invest in the money obtained from oil."

7- China's total investment in Iraq has reached (20) billion US dollars، especially in the energy sector، where China is developing the energy industry by cooperating with transnational companies or independent investment. In addition، the trade volume between the two countries has reached (30) billion US dollars، of which (15) billion US dollars is the amount of Iraqi oil imported by China.

8- The state of the Iraqi oil fields changed after the entry of the Chinese company.

9- Since May 2010، the China National Offshore Oil Corporation has been involved in a service project for the Maysan oil field in Iraq for a period of 20 years. Today، the Maysan oil field has become an important driving force for the oil economy in southern Iraq.

10- The arrival of Chinese companies has effectively promoted the development of local industries and the national economy، and the Chinese power plant has

provided electricity supply to Iraq. Iraq is an integral part of the Belt and Road Initiative (Silk Road) due to the importance of its geo-strategic position linking the East to the West.

المصادر :

اولا : المصادر العربية والمترجمة

1 .ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية- الصينية بعد عم ٢٠٠٣، صحيفة الزمان، لندن في ٢٩-٣-٢٠١٥.

2 .ابتسام محمد عبد العامر ، ورشة عمل بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، الجمعة 2020/5/8 .

3 .باهر مردان مضخور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 67 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد 2016.

4 .ديفيد شامبو، احتواء الصين ام اشراكها حساب ردود بكين في صعود الصين ، تحرير مايكل اي براون، المركز القومي للترجمة، 2019.

5 .رحمن لوعان محسن ، العلاقات العراقية الصينية ، دراسة كانت في الجانب الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث ترقية ، معهد الخدمة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، العراق ، 2015.

6 .سلام جبار شهاب ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة قضايا السياسية ،العراقية المجلات الأكاديمية العلمية ، قاضيا سياسية ، العدد 58 ، 2017.

7 .عصام العلاق، اللامركزية الادارية في العراق مجلس محافظة بغداد انموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، 2015.

8 .علي زياد العلي، الادوات الناجعة لمكافحة الارهاب في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

9 .غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مجلة العلوم السياسية العدد 41 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2015.

10 .كرار البدري، علاقات الصين مع دول الجوار الموسع العراق انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، كراس النهرين ، العدد 15 ، سنة 2019.

11 .مبادرة الحزام والطريق الصينية .. فرصة العراق ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2018 .

12 .هديل حربي ذاري ، اثر مبادرة الحزام والطريق على العراق فرص وتحديات ،مركز البيان للدراسات والتخطيط 2022 .

13.هديل كاظم سعيد ، علاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية في ضوء المركزية واللامركزية الادارية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 21 ، العدد 85، 2015.

14. سكوت جي لي ، "من بكين إلى بغداد: الاستقرار واتخاذ القرار في العلاقات الصينية العراقية ، 1958–2012 ، كلية الآداب والعلوم بجامعة بنسلفانيا ، فيلادلفيا: 2013.

15 محمد سلمان خان ، مثلث باكستان وإيران والصين: هل يغير قواعد اللعبة في المنطقة؟ مجلة الحوار ، المجلد التاسع ، العدد 2 ، بيشاور : 2014.

16. Xuming Qian ، استراتيجية "One Belt، One Road" وسياسة الطاقة الصينية في الشرق الأوسط ، معهد الشرق الأوسط ، واشنطن: 2015 ، www.mei.edu.

17. شانون تيجزي ، شركة China Plans Limited الإجلاء من العراق مع تدهور الوضع الأمني ، الدبلوماسي، 19 حزيران (يونيو) 2014 ، (2022/9/1) في:الرابط https://thediplomat.com ، الوصول 2022.

18 تجارة الصين مع العراق ، بملايين الدولارات بالأسعار الجارية وأسعار الصرف ، 1978–2021 ، توقعات إحصاءات صندوق النقد الدولي ، 2021.

19 ريتشارد ويتز ، العلاقات بين الصين والعراق: النفط والأسلحة والتأثير ، خط الدفاع الثاني ، في URL: https: //sldinfo.com/2012/06/china، arivel 2022.

20 بول سالم ، العلاقات والمصالح الخارجية العراقية المتشابكة ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، تقارير (الولايات المتحدة الأمريكية: 2013) .

21 تجارة الصين مع العراق ، بملايين الدولارات بالأسعار الجارية وأسعار الصرف ، 1978–2021 ، توقعات إحصاءات صندوق النقد الدولي ، 2021.

ثانياً : المصادر الالكترونية

1 خبراء: الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل لا يصب بمصلحة العراق ، موقع dw، ينظر الى الرابط : https://www.dw.com/ar ، تم الاطلاع 2022

2 مثنى العبيدي ، لماذا يمثل العراق رهانا صينيا في الحرب التجارية الامريكية ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية ، عبر الرابط الالكتروني https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476 ، تم الاطلاع 2022 .

3. يوسف قحطان ، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين ، مركز الديمقراطي العرب، بحث منشور بتاريخ 6 يونيو 2021 ، عبر رابط الإلكتروني https://democraticac.de/?p=75344.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Scott J Lee، "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision-making in Sino-Iraqi Relations، 1958-2012، The College of Arts & Sciences University of Pennsylvania، Philadelphia: 2013.

2.Muhammad Salman Khan، Pakistan-Iran-China Triangle: A Game Changer in the Region? The Dialogue Journal، Volume IX Number 2 ، Peshawar: 2014.

3.Xuming Qian، The "One Belt، One Road" Strategy and China's Energy Policy in the Middle East، Middle East Institute، Washington: 2015، www.mei.edu

4.Shannon tiezzi، China Plans Limited Evacuations From Iraq as Security Deteriorates، The Diplomat، June 19، 2014،(1/9/2022) at:

5.https://thediplomat.com ، arrival 2022

6.China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021

7.Richard Weitz، CHINA-IRAQ TIES: OIL، ARMS، AND INFLUENCE، Second line of defense ، in URL:https://sldinfo.com/2012/06/china، arivel 2022

8.Paul Salem، Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations، Carnegie Middle East center، reports (USA:2013) ،p 21.

China trade with iraq ، in millions of US$ at current prices and exchange rates، 1978-2021 ، IMF statistics outlook ، 2021.

References:

First: Arabic and translated sources

1. Ibtisam Muhammad Al-Amiri, An overview of Iraqi-Chinese relations after 2003, Al-Zaman newspaper, London on March 29, 2015.
2. Ibtisam Muhammad Abdul-Amer, a workshop entitled the Chinese Belt and Road Initiative and its Impact on Iraq, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Friday 8/5/2020.
3. Baher Mardan Makhoor, The Chinese Belt and Road Strategy for the Twenty-first Century, Journal of Strategic Studies, No. 67, Center for Strategic Studies, University of Baghdad 2016.
4. David Shambaugh, Containing or Engaging China, Calculating Beijing's Responses to the Rise of China, edited by Michael E. Brown, National Center for Translation, 2019.
5. Rahman Luan Mohsen, Iraqi-Chinese relations, a study on the economic side after 2003, promotion research, Iraqi Foreign Service Institute, Ministry of Foreign Affairs, Iraq, 2015.

6. Salam Jabbar Shehab, The Possible Effects of the Belt and Road Initiative on Iraq, Journal of Political Issues, Iraqi Academic Academic Journals, Political Judge, No. 58, 2017.
7. Essam Al-Alaq, Administrative Decentralization in Iraq, Baghdad Provincial Council as a Model, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 85, 2015.
8. Ali Ziyad Al-Ali, Effective Tools for Combating Terrorism in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2018.
9. Ghaith Al-Rubaie, The Evolution of Iraqi-Chinese Relations, Journal of Political Science, Issue 41, College of Political Science, University of Baghdad, 2015.
10. Karar Al-Badri, China's Relationships with the Expanded Neighboring Countries, Iraq as a Model, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Kras Al-Nahrain, No. 15, 2019.
11. China's Belt and Road Initiative.. Iraq's Opportunity, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2018.
12. Hadeel Harbi Dhari, The Impact of the Belt and Road Initiative on Iraq: Opportunities and Challenges, Al-Bayan Center for Studies and Planning 2022.
13. Hadeel Kazem Saeed, The Central Government's Relationship with Local Governments in the Light of Centralization and Administrative Decentralization, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 85, 2015.
14. Scott J. Lee, "From Beijing to Baghdad: Stability and Decision Making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, University of Pennsylvania College of Arts and Sciences, Philadelphia: 2013.
15. Mohammed Salman Khan, The Triangle of Pakistan, Iran and China: Is it a game changer in the region? Al-Hiwar Journal, Volume Nine, Issue 2, Peshawar: 2014.
16. Xuming Qian, "One Belt, One Road" Strategy and China's Energy Policy in the Middle East, Middle East Institute, Washington: 2015, www.mei.edu.
17. Shannon Tiggy, China Plans Limited, The Evacuation from Iraq as Security Deteriorates, Diplomat, June 19, 2014, (1/9/2022) at: https://thediplomat.com, access 2022.
18. China's trade with Iraq, in millions of dollars at current and exchange rates, 1978-2021, IMF statistics forecast, 2021.
19. Richard Weitz, China-Iraq Relations: Oil, Arms, and Influence, Second Line of Defense, at URL: https://sldinfo.com/2012/06/china, arivel 2022.
20. Paul Salem, Interlocking Iraqi Foreign Relations and Interests, Carnegie Middle East Center, Reports (USA: 2013).
21. China's trade with Iraq, in millions of dollars at current and exchange rates, 1978-2021, IMF statistics forecast, 2021.

Second: electronic resources

1. Experts: The oil dispute between Baghdad and Erbil is not in the interest of Iraq, dw website, see the link: https://www.dw.com/ar, accessed 2022
2. Muthanna Al-Obaidi, Why does Iraq represent a Chinese bet in the US trade war, the Future Center for Research and Strategic Studies, via the online link https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/476, accessed 2022.

3. Youssef Qahtan, Iraqi foreign policy towards economic cooperation with China, the Arab Democratic Marker, research published on June 6, 2021, via the link https://democraticac.de/?p=75344.